

التركة بينهم بعد تحقق الاخراج فالحكم اي حين وقع التصالح بينهم بشي
 معلوم على اخراج بعض من العدة ان يطرح سهام ذلك البعض مما يتصحح
 ثم يقسم الباقي من التركة على السهام الباقين كما اذا تركت العزبة زوجها
 واما وعماد فالحال الزوج على ما في دينه من المهر وخرج من بينهم فالحكم عند
 ذلك ان يطرح سهام الزوج التي هي المصنف من التصحيح وهو الثلثة ويقسم
 الباقي من التركة من بدل المصالح بين الام والعم بقدر سهامهما من سهام الام
 ثمان من الستة وسهام العم واحد فيقسم التركة على ثلثة اسهم سهوان
 للام وستهم للعم **باب الرد الى اخيه** الرد في اللغة الرجوع
 والصرف وفي اصطلاح معرفة المصنفين احدثها ان الرد ضد العول
 لان العول هو ان يزداد السهم على المخرج عند نيته والرد ان يفصل المخرج
 على السهام عند تعدد ذوى السهم بعد اخذ من اخذ منهم ساهمه فيكونان
 متضادين ونقول ان تحقق التضاد بينهما من حيث ان نصيب ذوى العول
 ينقص بالمولد ويزاد بالرد ويجوز ان يكون قولهم وهو ضد العول
 كما تنصنا للتعريف ومستلزمه والتعريف الثاني ما فضل عن فرض
 ذوى العروض ولا مستحق له من العصبات يرد على ذوى العروض بقدر

حققتهم

حقوقهم من النوع الاوّل والثاني الاعلى الزوجين فانه لا يرد عليهما
 وان كانا من اصحاب الفريض وهذا القول قول جميع الصحابة رضي
 الله عنهم اجمعين وبه اذا صاحب الخفيفة وحترامته وقالا يزيد بن ثابت كان
 ما فضل من فروض ذوى العروض عند انتقار المستحق له فليثبت للملك
 وبه اخذ مالك والمشافعي وخمها به واذا عرفت هذا فاعلم ان مسائل
 الرد اربعة المسئلة الاولى ان يكون في المسئلة من يرد عليهم من جنس
 واحد ولا يكون فيها من لا يرد عليهم فالحكم ان يجعل مسئلتهم من ذواتهم
 كما اذا تركت المييت بنتين فاصل المسئلة من ثلثة ثلثا اثنتان للبنين وما بقى
 واحد يرد عليهما ومن يرد عليهم في المسئلة من جنس واحد وليس فيها
 من لا يرد عليهم فيجعل المسئلة من ذواتهم من يرد عليهم وذواتهم اثنتان فيجعل
 المسئلة من اثنتين وعلى هذه القياس في مسئلة اثنتين وحيثتين والمسئلة
 الثانية من الرد على ان يكون في المسئلة من يرد عليهم فاضدادهم لا يرد
 عليهم بل يراجح ان يجعل مسئلتهم من سهامهم كما اذا تركت بنتا لام وحيثتين فالمسئلة
 من اثنتين ان سديس ستة اثنتان فلو كان في المسئلة سكر وثلث فالسئلة
 المسئلة من الثلثة ولو كان نصف وكس فالمسئلة من اربعين ولو كان ثلثان وكس